



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



قياس أثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2018

Measuring the impact of government consumption expenditures on inflation rates in Algeria during the period; 1986-2018

صلاح الدين سويسي^{1*}، هشام لبزة²

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، مخبر النمو والتنمية في الدول العربية. جامعة الوادي الجزائر

² جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة الوادي الجزائر

Key words:

inflation

*consume government
spendin*

gmoney supply

ARDL.

Abstract

This study aims to measure the impact of government consumption expenditure on inflation rates in Algeria during the period 1986 to 2018; where was relied on variables: inflation rates, government consumption expenditure, money supply, economic growth rate. The autoregressive distributed lag (ARDL) approach was used for revealing the existence of a long-term equilibrium relationship between these variables. As it became clear through the study that there is no long-term equilibrium relationship between government consumption expenditure and inflation rates. This is due to the fact that public expenditure underlined in the government budget, especially during the economic recovery programs for the period 2001-2014, contributed to stimulating effective aggregate demand; which resulted in an increase in both consumption and public investment in the economic sectors and then an increase in production without causing any increase in the movement of the general level of prices. It has also been reached that there is no long-term equilibrium relationship between inflation rates and money supply, while there is a long-term equilibrium relationship between inflation rates and the rate of economic growth.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2020-07-26

المراجعة: 2020-12-26

القبول: 2021-03-13

الكلمات المفتاحية:

تضخم

إنفاق حكومي

إستهلاكي

عرض نقدي.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي على معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986 إلى 2018، حيث تم الاعتماد على متغيرات: معدلات التضخم والإنفاق الحكومي الإستهلاكي، العرض النقدي، معدل النمو الإقتصادي، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفضوات الزمنية المتباطئة ARDL باستعمال منهج الحدود من أجل الكشف على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث اتضح من خلال الدراسة عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي الإستهلاكي ومعدلات التضخم، وهذا راجع إلى كون أن الإنفاق العام المسطر في ميزانية الدولة وبشكل خاص خلال برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014 قد ساهم في تنشيط الطلب الكلي الفعال مما نجم عنه زيادة كل من الاستهلاك والاستثمارات العامة في القطاعات الاقتصادية، ومن ثم زيادة في الإنتاج من دون إحداث أي زيادة في حركة المستوى العام للأسعار، كما تم التوصل إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات التضخم والعرض النقدي، في حين أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي.

1. مقدمة

الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009. كان الهدف من هذه الدراسة هو قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، كما انطلقت من فرضية مفادها أن الإنفاق العام لاسيما الاستهلاكي يمارس دوراً مهماً في تعميق حدة التضخم في الاقتصاد الليبي لقد أظهرت نتائج الدراسة والتحليل لمتغيرات البحث وضمن المدة الزمنية (1990-2009) مسارات نمو الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري كانت في تزايد، صاحبها تزايد واضح في نمو معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي جعل الطلب الكلي المتزايد لا يتناسب مع العرض الكلي المحدد، وكانت حصيلة هذه الاختلالات تزايد الرقم القياسي للأسعار بمعدل موجب وصل أقصاه عام 2008 إلى (10.4 %)، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات المالية والنقدية، بما يكفل ترشيد الإنفاق العام لاسيما الاستهلاكي، وتقليص العرض النقدي بما يتلاءم مع حجم المعروض السلمي لكبح جموح التضخم، واعتمدت هذه الدراسة على المتغير التابع التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ومتغيرات تفسيرية ممثلة في عرض النقود، معدل النمو ممثلاً بـ الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام الاستثماري والاستهلاكي. (الشامي، 2014، الصفحات 121-92)

◀ دراسة (Mohsen Mehrara, Ahmad Sujoudi)، أقيمت هذه الدراسة (سنة 2015). تحليل طبيعة العلاقة بين النقود، الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الإيراني خلال الفترة 1959-2010، حيث استخدمت نماذج الاقتصاد القياسي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معدل نمو المال و معدل النمو الإقتصادي لها تأثير إيجابي وكبير على التضخم، كما أظهرت النتائج أن معدل نمو الإنفاق الحكومي لم يكن له أثر كبير على التضخم في إيران. حيث اعتمدت هذه الدراسة على متغيرات وهي معدل التضخم كمتغير تابع معدل نمو النقود، معدل نمو الإنفاق الحكومي، النمو الإقتصادي، معدل نمو سعر الصرف، معدل نمو الأجور. معدل سعر البترول. لوغاريتم نسبة النقود على الناتج المحلي. (Mohsen Mehrara, 2015, pp. 89-94)

◀ دراسة رحاب عبدالرحمن السائر بكري (سنة 2015). دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013). وقد تم استخدام أدوات التحليل القياسي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان. وأعتمدت هذه الدراسة على التضخم كمتغير تابع والإنفاق الحكومي الجاري كمتغير مستقل. (بكري، الصفحات 71-2)

◀ دراسة ناويس أسماء. قوريش نصيرة (سنة 2018). تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال

يعتبر الإنفاق الحكومي إحدى أدوات السياسة المالية التي تنتهجها الدول من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والتي من بينها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. والجزائر شأنها من شأن هذه الدول التي تسعى لتمويل اقتصاديتها عن طريق الإنفاق الحكومي استثماري كان أو استهلاكي، حيث إذا وجه هذا الإنفاق في الاتجاه الاستثماري فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في مستوى الأسعار، أما إذا كان في اتجاه الإنفاق الاستهلاكي فإنه يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار. حيث يكون سبب هذا الارتفاع أو انخفاض زيادة أو تقليص الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى ارتفاع ظاهرة التضخم أو تقليصها في هذه الدول.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

- إشكالية البحث

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)؟.

- فرضيات البحث: من أجل دراسة إشكالية الموضوع طرحت الفرضيات التالية:

◀ يؤثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على التضخم من خلال المستوى العام للأسعار.

◀ توجد علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والتضخم خلال فترة الدراسة.

- أهداف البحث ومنهجيته: تتجلى أهداف هذا البحث في محاولة إظهار العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والتضخم في الجزائر، وذلك عن طريق استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة مع الاعتماد على أسلوب القياس الإقتصادي إنطلاقاً من بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

◀ تحليل تطور الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

◀ استخدام أدوات القياس الاقتصادي لدعم التحليل النظري لعلاقة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بالتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- الدراسات السابقة

في إطار موضوع الدراسة فإن العديد من الباحثين تناولوا هذه الدراسة من نواحي متعددة وقد شكلت دراسات هؤلاء الباحثين الأساس الذي انطلقت منه الدراسة الحالية ويمكن إيجاز أهم هذه الدراسات فيما يلي:

◀ دراسة سلام الشامي (سنة 2014)، تحليل العلاقة السببية بين

المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري. وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة. بالإضافة إلى ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقيّة انحاء العالم من السلع والخدمات مطروحا منها ما تبعية إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي. وهناك بعض المدفوعات أو الانفاق الحكومي يتضمن تحويلا للدخل تقوم به الحكومة من جماعة إلى أخرى مثال ذلك مدفوعات الضمان الاجتماعي. الفوائد المدفوعة على الدين العام والمنح المقدمة إلى المشاريع. (السعيد، 2015، صفحة 4)

4.2. العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والتضخم

يتأثر الإنفاق الحكومي بالتغير في المستوى العام للأسعار حيث ان ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض قيمة النقود وبالتالي لابد من قيام الحكومة بزيادة مبلغ النفقة العامة لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي للحكومة الاضطلاع بها، وفي حالة عدم الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي عند الإرتفاع في المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني الانخفاض في حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد القيام بها. (خليل إسماعيل إبراهيم، 2012، صفحة 11)

وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلدان النامية وبالتالي المحدودية في الإنتاج مقابل التزايد الكبير في حجم الإنفاق الاستهلاكي الذي يعد المكون الأكبر لحجم الطلب الكلي وسببا مهما في ارتفاعه وتزايد الضخوة التضخمية ومن ثم ارتفاع الأسعار. (كاظم، 2005، الصفحات 248-249)

3. تحليل متغيرات الدراسة

3.1. تحليل تطور الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والتضخم للفترة 1986-2018

من خلال الشكل أدناه نلاحظ أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي من إجمالي الناتج المحلي (GCON) شهد ارتفاعا طفيفا من سنة 1986 إلى سنة 1988 حيث بلغت نسبته سنة 1986 ب 18.99% وبلغت سنة 1988 ب 20.11%. حيث ترجع انخفاض نسبته سنة 1986 إلى الأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر آنذاك خاصة وأن الإقتصاد الجزائري يعتمد على الريع البترولي. ويقابله انخفاض في التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) (inf) لنفس الفترة حيث بلغ (inf) سنة 1986 نسبة قيمتها 12.37% وانخفض إلى 9.15% سنة 1988. وصاحبها زيادة المعروض النقدي (M2) من 75.79% سنة 1986 إلى 83.82% سنة 1989 بالمقابل انخفاض في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GGdp) من خلال نفس الفترة من (-2.51%) إلى (-3.71%).

خلال الفترة (1989-1999): نلاحظ انخفاض في مستوى (GCON) فبعدما كان سنة 1989 يقدر ب 18% انخفضت نسبته إلى 16.78% سنة 1999 وذلك راجع إلى الأزمة المالية الحادة التي واجهتها الجزائر في نهاية الثمانينات وسوء الأحوال

الفترة 1990-2016. باستخدام مقاربة شعاع الإنحدار الذاتي "VAR"، وتوصلت الدراسة إلى أن صدمات الإنفاق الحكومي الإستثماري هي الأكثر تفسيراً لتقلبات التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي. وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة استخدمت معدل التضخم كمتغير تابع معبرا عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك ومتغيرات مستقلة ممثلة في الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج الإجمالي والإنفاق العام الإستثماري كنسبة من الناتج المحلي. (أسماء ناويس، 2018، الصفحات 174-199)

2. التضخم والإنفاق الحكومي في الأدبيات النظرية

قبل قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والتضخم سوف نعرض إلى المفاهيم الخاصة بهم.

2.1. تعريف التضخم

تعددت التعاريف التي تناولت التضخم وهذا باختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين الإقتصاديين وفي ما يلي نذكر أهم تعريفات التضخم:

- هو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عن ما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. (عبد الرحمان اسماعيل، 1999، صفحة 145)

- هو حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيه الأسعار إلى الإرتفاع بصورة متواصلة. (الأشقر، 2002، صفحة 31)

ومن التعريفين السابقين يمكن إيجاد تعريف موحد للتضخم : التضخم هو الإرتفاع المتواصل في الأسعار. والناجم عن فائض الطلب عن ما هو معروض من السلع خلال فترة زمنية معينة.

2.2. تعريف الإنفاق الحكومي

يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه:

هو مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة من أجل إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة. (بتول مطر الجبوري، 2014، صفحة 192)

- هو مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بهدف إشباع حاجات عامة. (علتم، 1998، صفحة 71)

من خلال هذين التعريفين يتضح أن الإنفاق الحكومي يقوم على ثلاثة عناصر أساسية : أنه مبلغ نقدي، يصدر من جهة عامة، يهدف إلى إشباع حاجة عامة.

3.2. الإنفاق الحكومي الاستهلاكي

هو تلك النفقات التي تستلزم تحقيق تسيير أمور الدولة. من سلع وخدمات قصد إشباع الحاجات الجارية والتي تكون بصورة سنوية متكررة. (علام، 2012، صفحة 70)

حيث يمثل مشتريات الحكومة أو انفاقها على السلع والخدمات

29.04%.

عرفت معدلات (inf) خلال الفترة 1995 إلى 2000 إنخفاض كبيرا حيث بلغت في المتوسط 10.36% ويعود هذا الانخفاض الى لجوء البنك المركزي الى تطبيق الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي كانت تهدف الى تطبيق سياسة نقدية إنكماشية من خلال ضبط معدل (inf) عن طريق تطبيق أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة كسياسة الإحتياطي الإلزامي وسياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة. ثم عادت معدلات (inf) بالارتفاع من الفترة 2001 الى الفترة 2018 مقارنة بما وصلت إليه سنة 2000 حيث بلغت في المتوسط 4.24% ويرجع السبب في ذلك إلى:- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول، والإنتلاق في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (2001-2004) وكذا برنامج توطيد النمو (2010-2014)، فائض السيولة لدى البنوك التجارية والخزينة العمومية التي أدت الى ارتفاع معدل (inf) إلى مستويات قياسية خاصة سنة 2012 حيث بلغ 8.9% وما ميز هذه الفترة هو تحول التضخم من طليق الى مكبوت بسبب اعتماد الدولة تلبية الطلب الكلي الفائض عن الحجم الكلي عن طريق الاستيراد حتى لا ترتفع الأسعار. (فتيحة، الصفحات 346-347)

ثم بدأ بالإنخفاض من 8.9% م سنة ليصل إلى 3.25% سنة 2013 ثم 2.91% سنة 2014 وذلك بسبب قيام بنك الجزائر في 2013 بإدخال أداة جديدة لإسترجاع السيولة لستة أشهر ورفع معدل الاحتياطات الإجبارية ثم إستمر بالارتفاع لغاية 2016 وهذا نتيجة تدهور سعر صرف الدينار وزيادة الطلب على الواردات. (سارة برحومة، 2019، صفحة 53)

وشهد معدل (GGDP) تحسنا ملحوظا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (2001-2004) حيث وصل الى 5.84% سنة 2003. وتراجع الى 2.93% سنة 2004. ويرجع ذلك الى الارتفاع المحسوس في أسعار المحروقات. كما نلاحظ تذبذبا في معدل (GGDP) للفترة التي رافقت البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حيث تراجع (GGDP) من 4.43% سنة 2005 إلى (-0.13)% ويعود هذا إلى ارتباط (GGDP) بمعدل نمو قطاع المحروقات.

فإنخفاض أسعار المحروقات سنة 2009 انجر عن انخفاض في معدل (GGDP) بحوالي 4.56% في حين عرفت الفترة التي تضمنت برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) استقرارا نسبيا في معدل النمو تتراوح بين 0.76% و 1.74%. (فرقاني، 2016، صفحة 141)

كما نلاحظ ان (GGDP) بقي إيجابيا لسنة 2015 و 2016 حيث تزامنت هذه الفترة مع برنامج توطيد النمو الاقتصادي ثم إتسمت بالسلبية في سنتي 2017 و 2018 بسبب تدهور أسعار البترول واتجاه الجزائر الى سياسة التقشف.

الأمنية في التسعينيات وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار البترول. مما اجبر الدولة للجوء الى صندوق النقد الدولي النقد الدولي من اجل علاج الاختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري. (بوالكور، 2016، صفحة 46). كما يلاحظ ارتفاع كبير في (inf) خلال الفترة من 1990 إلى 1995 حيث بلغ في المتوسط 25.6% وذلك راجع إلى :- حركة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم العام على السلع.

- تخفيض قيمة الدينار لعدة مرات انطلاقا من جوان 1991 بهدف دعم الصادرات الوطنية وتخفيض الإستيراد ونظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي أدى إلى رفع معدل التضخم.

- تطبيق سياسة نقدية توسعية خلال الفترة 1990-1993 مما أدى إلى الزيادة في الأجور الحكومية بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي نظرا للوضع الأمني السائد خلال تلك الحقبة. (فتيحة، صفحة 346)

في الفترة (2001-2004): وهي تمثل مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي. حيث ان ارتفاع أسعار البترول من سنة 2000 إلى سنة 2004 كان له الأثر الكبير في تسجيل فوائض مالية. وفتح مناصب شغل جديدة. مما رفع من نسبة (GCON) من 13.58% سنة 2000 إلى 14.77% سنة 2001. وبلغت نسبة (GCON) أكبر نسبة سنة 2002 حيث قدر ب 15.48% وذلك راجع الى إنتهاج سياسة إنفاقية توسعية. (لامية، 2018، صفحة 612)

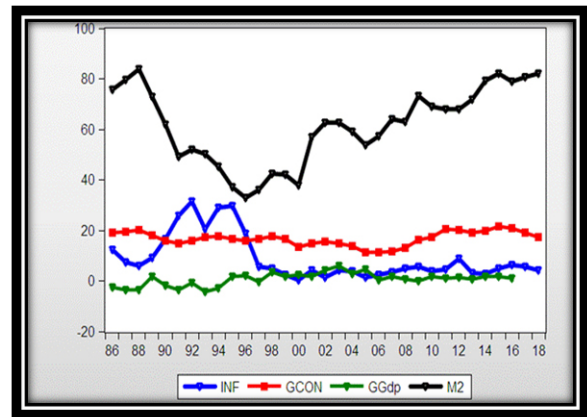
الفترة (2005-2009): وتمثل مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو. في هذه المرحلة نلاحظ زيادة (GCON) من 11.45% سنة 2005 الى 16.14% سنة 2009 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه المرحلة. (لامية، 2018، صفحة 620)

الفترة (2010-2018): نلاحظ في هذه المرحلة أن (GCON) كان يتميز بالارتفاع الى غاية 2015 وهي المرحلة التي تزامنت برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خصصت له الدولة مبلغ 286 مليار دولار حيث ساهمت هذه المرحلة في التقليل ن حجم البطالة كما حقق الميزان التجاري فائض بقيمة 0.59 مليار دولار سنة 2014 وتحسن في حجم المديونية الخارجية. (شراف، 2018، صفحة 205)

ثم بدأ (GCON) بالإنخفاض ابتداء من سنة 2016 إلى غاية 2018 وهي تمثل مرحلة برنامج توطيد النمو وذلك راجع الى تدهور أسعار البترول، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد الانفاق. (مسعودي، 2017، صفحة 221)

-انخفاض أسعار البترول سنة 1994 أدى الى الزيادة في الاصدار النقدي مما أدى الى ارتفاع (inf) حيث بلغت نسبته

الشكل رقم 1 : تطور متغيرات الدراسة للفترة 1986-2018



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

4. النمذجة القياسية للإنفاق الحكومي الاستهلاكي والتضخم للفترة 1986-2018 باستخدام نموذج ARDL

1. تقديم منهجية الدراسة

سنستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL أو ما يعرف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة المقترح من طرف Pesaran et al. (1999) حيث تتميز هذه المنهجية أنه في حالة تكون النتيجة المتوصل إليها عند اختبار جذر الوحدة تشير إلى تجانس إستقرارية السلاسل الزمنية عند الدرجة صفر أي عند المستوى $I(0)$ أو عند الدرجة الأولى $I(1)$ بشرط أن لا تكون متغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة الثانية، $I(2)$ بمعنى أن السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة تكون تحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة صفر والدرجة الأولى. في حين أننا لو حصلنا على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ففي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك. (كمال، 2017، صفحة 146)

وما يميز هذا النوع من الإختبار أنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة. (ayad, 2016, p. 07)

يأخذ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL في الحسبان الفارق الزمني لتباطئ الفجوة حيث تتوزع المتغيرات المستقلة على فترات زمنية يقوم بدمجها ARDL في عدد من المتباطئات الموزعة في معلمات تتوافق مع عدد المتغيرات التفسيرية بحيث تستغرق هذه العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية من أجل التأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجلين القصير والطويل. (فتيحة مختاري، 2017، صفحة 10)

وفي المرحلة الثانية من تقدير النتائج تكون بتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج وذلك باستخدام معيار شوارتز أو أكايكا. أما المرحلة الموالية بعد كشف طول الفجوات بحث علاقة تكامل مشترك في الأجلين.

تستوجب جودة نموذج ال Ardl خلو الدراسة من مشكلية الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل ديرين وتسن على كشفه لذا يتطلب استخدام إختبار مضاعف لأجرائه من أجل فحصه حيث أن عدم معنوية قيمة فيشر المحسوبة في إختبار مضاعف لأجرائه ينجم عنها عدم وجود إرتباط ذاتي. ويضيف أيضا استخدام هذا النموذج السلاسل الزمنية ذات الحجم الصغير. (كمال، 2017، صفحة 147)

ثم نقوم بإختبار منهج الحدود وذلك من أجل التحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. حيث نقوم باختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 \\ H1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال مقارنة F المحسوبة مع F الجدولة فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى ل F الجدولة.

نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة ونقبل الفرض البديل أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أما إذا كانت القيم المحسوبة ل F أقل من الحد الأدنى للقيم الجدولة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. (هشام، 2020، صفحة 41)

2. متغيرات الدراسة

بعدما تم التطرق للأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي والتضخم سيتم من خلال هذا الجزء التعرف على كيفية بناء نماذج قياسية لقياس تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي كمتغير مستقل على معدلات التضخم كمتغير تابع حيث تم إختيار متغيرات الدراسة اعتمادا على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة وذلك خلال الفترة 1986-2018 وقد جمع متغيرات الدراسة من موقع البنك الدولي والجدول التالي يبين متغيرات الدراسة

الجدول رقم 1: متغيرات الدراسة

التصنيف	المتغير	الوصف	الرمز
المتغير التابع	معدلات التضخم	التضخم بالأسعار التي دفعها المستهلكون (%) سنويا	Inf.
المتغيرات المستقلة	الإنفاق الحكومي الاستهلاكي	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (%) من إجمالي الناتج المحلي	GCON
	معدل النمو الاقتصادي	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%) سنوياً	GGdp
	الكتلة النقدية	المعروض النقدي بمعناه الواسع (%) من إجمالي الناتج المحلي	M2

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وصف النموذج

*** معنوي عند 1%، * معنوي عند 5%، * معنوي عند 10%

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أظهر اختبار فيليبس بيرون 1988 لإختبار إستقراره السلاسل الزمنية بأنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائل أن السلاسل الزمنية محل الدراسة لها جذر وحدة. وهذا ما يبين على أن هذه المتغيرات متكاملة. حيث أن السلسلة الزمنية للمتغير التابع أي متغير (inf) مستقر عند الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1%، أما بخصوص المتغيرات المستقلة فقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات (GCON) و (M2) و (GGDP)

إستقرارهم عند الفرق الأول أيضا ومع مستوى معنوية 1%

لذا بعد هذه النتائج سنقوم بإختبارات التكامل المشترك مستعملين إختبار منهج الحدود والذي يشترط أن تختلف درجة إستقراره السلاسل من جهة وعدم تجاوز درجة التكامل الواحد.

2.5. إختبار التكامل المشترك

من أجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بإجراء إختبار منهج الحدود والجدول التالي يوضح نتائج إختبار التكامل المشترك.

الجدول رقم 4 : نتائج إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bonds test

المتغير التابع	Inf
عدد المتغيرات المستقلة	3
F stat	5.1953
I(1)10%	3.2
I(0)10%	2.37
I(1) 5%	3.67
I(0)5%	2.79
I(1)1%	4.66
I(0)1%	3.65

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والملحق رقم 02، نلاحظ قيمة F المحسوبة هي 5.1953 وهي تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة المجدولة التي حددها

Pesaran عند مستوى معنوية 1%. وهذا ما يعني رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة أو المضرة

ومن أجل تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وتوضيح حجم التأثير فيما بينها لابد من تحديد نموذج يوضح ذلك. ومن المتوقع أن يأخذ الشكل العام لنموذج الدراسة الشكل التالي:

$$INF=F(GCON,M2,GGDP)....(1)$$

ومن أجل تقدير النموذج واستخرج النتائج تم الاستعانة ببرنامج Eviews10. ومن أجل الحصول على نتائج الدراسة وتحليلها لابد من المرور بعدة إختبارات قياسية.

5. النتائج ومناقشتها

1.5. دراسة إستقراره السلاسل الزمنية

إن الهدف من إختبار جذر الوحدة هو فحص السلاسل الزمنية. وسوف نستخدم إختبار فيليبس بيرون، حيث تنص فرضية هذا الإختبار

الفرضية الصفرية: $H_0: \lambda = 0$ تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة الفرضية البديلة: $H_1: \lambda > 0$ تكون السلسلة الزمنية مستقرة وعندما تكون قيمة λ معنوية فهذا يعني رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة والتي تقضي باستقرار السلسلة الزمنية (لا تحتوي على جذر الوحدة). (شومان، 2013، صفحة 183)

والجدول التالي يلخص هذا الإختبار

الجدول رقم 2: إستقراره السلاسل الزمنية عند المستوى

المتغير	عند المستوى I(0)		
	بدون ثابت واتجاه عام	بثابت واتجاه عام	بثابت
Inf	-0.1013	-2.4648	-1.5696
GGDP	-2.9579***	-3.1337	-3.0888**
GCON	-0.4562	-2.5795	-2.5319
M2	-0.0723	-2.5812	-1.0061

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10

الجدول رقم 3: إستقراره السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

المتغير	الفرق الأول I(1)		
	بدون ثابت واتجاه عام	بثابت واتجاه عام	بثابت
Inf	-4.9013***	-4.0022***	-4.8185***
GGDP	-8.5710***	-8.5413***	-8.4443***
GCON	-3.7708***	-3.6608**	-3.7103***
M2	-4.3360***	-4.6905***	-4.2629***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10

من خلال الجدول نلاحظ أن (GCON) لا يؤثر في (INF) في المدى الطويل على مستوى الإقتصاد الجزائري، وهو ما يعني أن الإنفاق العام المسطر في ميزانية الدولة - بشكل خاص خلال برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014 - قد ساهم في تنشيط الطلب الكلي الفعال مما نجم عنه زيادة كل من الاستهلاك والاستثمارات العامة في القطاعات الاقتصادية ومن ثم زيادة في الإنتاج من دون إحداث أي زيادة في حركة المستوى العام للأسعار، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يرى كينز أن الانفاق العام في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة يساهم في الرفع من الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من دون التسبب في حدوث ضغوط تضخمية.

أما فيما يخص (GGDP) فنلاحظ وجود علاقة عكسية مع التضخم ومعنوية عند 1% حسب اختبار t-statistic فكلما زاد نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 1% ينخفض التضخم بـ 2.1089%.

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين تكلفة الاستثمار وتشجيع الاستثمار وهذا باعتبار أن كل انخفاض في سعر الفائدة سيجعل المستثمرين يقدمون على سحب المزيد من القروض لتوظيفها في إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع كانت قائمة بالفعل (علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار) وبذلك سوف يزداد الإنتاج وفي ظل الاقتصاد يعمل دون مستوى التوظيف الكامل فإن كل زيادة في الإنتاج لن يترتب عليها زيادة في المستويات العامة للأسعار، بل ستساهم كل زيادة في الإنتاج في تراجع معدلات التضخم.

ونلاحظ أن (M2) لا يؤثر في (INF) في المدى الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث ترى النظرية الكينزية أن إرتفاع المستوى العام للأسعار لا يعود إلى عرض النقود فحسب وإنما إلى الطلب الكلي الفعال. (صالح، 2005، صفحة 26)

4.5. تقدير نموذج الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ

الجدول رقم 06: تقدير نموذج الأجل القصير

variable	coffoicient	Std error	t-stastic	prob
D(INF(-1))	0.2989	0.1354	0.2078	0.0385
D(GCON))	0.8938	0.4892	1.8267	0.0820
D(GDDP))	0.0911	0.02920	0.3119	0.7581
D((M2)	-0.3070	0.1247	-2.4683	0.0222
D(M2(-1))	-0.3650	-0.1081	-3.3747	0.0029
CointEq(-1)*	-0.6121	0.1100	-5.5609	0.0000

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10

من خلال الجدول نلاحظ أن التضخم في السنة السابقة مرتبط بعلاقة إيجابية بالتضخم للسنة الحالية وذلك عند مستوى معنوية 5%، كما يلاحظ أن الإنفاق الحكومي

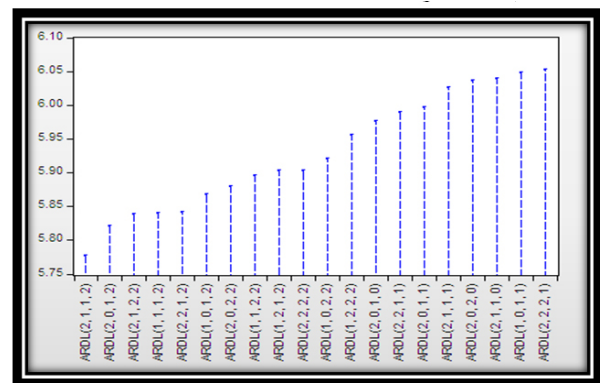
نحو المتغير التابع (INF) وهذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التضخم لذا سنقدر النماذج التي تحتوي على علاقات تكامل مشترك بواسطة طريقة ARDL للتكامل المشترك.

3.5. تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

بعدما تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التضخم، سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل من أجل الحصول على معاملات الأجل الطويل لهذا النموذج وإعتمادا على معيار Akaka information criterion(AIC)

سوف نقوم بإختبار درجة التباطؤ المثلى والمدرجة في الشكل أدناه

الشكل رقم 01: نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10

من خلال الشكل أعلاه يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند ARDL(2.1.1.2). وقد أعطى النموذج المعطيات المدونة في الجدول أدناه :

الجدول رقم 05: تقدير نموذج الأجل الطويل

variable	coefficient	Std Error	t-statistic	prob
GCON	0.0013	0.5756	0.0023	0.9981
GDDP	-2.1089	0.6501	-3.2439	0.0039
M2	-0.1144	0.1296	-0.8803	0.3886
C	17.6490	8.1847	2.5156	0.0428
(EC=INF-(0.0014*GCON-2.1089*-0.1142*M2+17.6491				

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10

من خلال الشكلين نلاحظ أن مجموع البواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي يقعان داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يشير إلى استقرار هيكلي للنموذج عند مستوى معنوية 5%. وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل

6. اختبارات جودة النموذج

من أجل التأكد من جودة النموذج المستخدم وخلوه من المشاكل القياسية سوف نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات موضحة في الجداول التالية.

جدول رقم 7: اختبارات صحة وجودة النموذج

الاختبارات	F-statistique	Prob F	Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(2)
اختبار لاجرانج للارتباط التسلسلي للبواقي	0.0950	0.9097	0.3071	0.8576
اختبار عدم ثبات التباين	0.7699	0.3877	0.8028	0.3702
الاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	Jarque-Berra	Prob		
	1.7647	0.4137		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

1.6 اختبار لاجرانج للارتباط التسلسلي للبواقي - Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة F المحسوبة غير معنوية حيث بلغت قيمتها (0.0950). كما أظهرت النتائج أن (Prob F=0.9097) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا يشير إلى خلو مشكلة الارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي.

2.6 اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت (0.7699) وباحتمالية قدرها (Prob F=0.3877) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا ما يعني قبول فرضية عدم القائلية بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر

3.6 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack-Berra

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة Jarque Berra = 1.7647 وأن احتماليته (Jarque-Berra Prob=0.4137) مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلية بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

وبالتالي من خلال نتائج هذه الاختبارات نستنتج صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية.

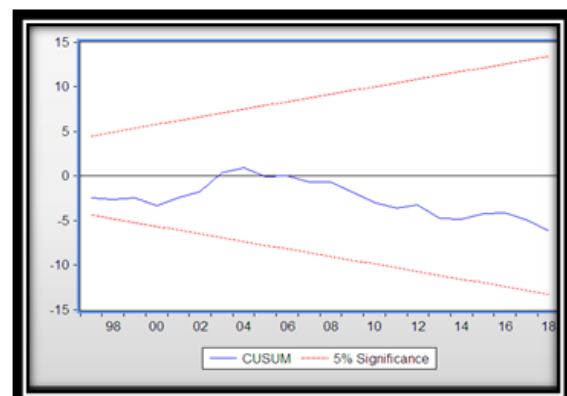
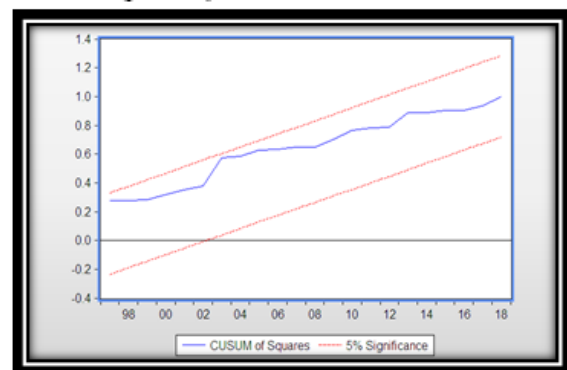
الإستهلاكي للسنة الحالية يؤثر في التضخم في المدى القصير بعلاقة طردية وعند مستوى معنوية 10%، وأن معدل النمو الإقتصادي للعام الحالي لا يؤثر في المدى القصير في التضخم. وأن الكتلة النقدية للسنة الحالية تؤثر في التضخم تأثيراً عكسياً وعند مستوى معنوية 5% كما يلاحظ أن الكتلة النقدية للسنة السابقة للسنة السابقة تؤثر عكسياً على التضخم في المدى القصير عند مستوى معنوية 1%.

كما أبرزت النتائج تمتع معامل تصحيح الخطأ بالمعنوية والاشارة السالبة (-0.6121) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، الأمر الذي يفسر بأن النموذج يحتوي على قوة ارجاع من المدى القصير إلى المدى الطويل. وعليه يمكن القول 61.21% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة من أجل الرجوع إلى الوضعية التوازنية طويلة الأجل.

نتائج الاستقرار الهيكلي لنموذج ال ARDL

أ- من أجل معرفة خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن لابد من إجراء الاختبارين التاليين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي. حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي إذا كان كل من الشكل البياني لإحصائية Cusum و Cusum of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية والشكل الموالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

الشكل 02: الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

7. الخاتمة

من القروض لتوظيفها في إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع كانت قائمة بالفعل (علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار) وبذلك سوف يزداد الإنتاج وفي ظل الاقتصاد يعمل دون مستوى التوظيف الكامل فإن كل زيادة في الإنتاج لن يترتب عليها زيادة في المستويات العامة للأسعار، بل ستساهم كل زيادة في الإنتاج في تراجع معدلات التضخم.

- لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين (INF) و (M2) وهذا ما يتوافق مع النظرية الكينزية حيث حسب كينز أن ارتفاع المستوى العام للأسعار لا يعود إلى عرض النقود فحسب وإنما إلى الطلب الكلي الفعال.

تضارب المصالح (يجب كتابة هذه العبارة) يعلن صلاح الدين سويس، هشام لبزة أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

- الملاحق

الملحق 1 : تطور متغيرات الدراسة من سنة 1986 إلى سنة 2018 في الجزائر

السنوات	التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
1986	12.37160917
1987	7.441260913
1988	5.911544964
1989	9.304361258
1990	16.65253439
1991	25.88638693
1992	31.66966191
1993	20.54032612
1994	29.04765612
1995	29.77962649
1996	18.67907586
1997	5.733522754
1998	4.950161638
1999	2.645511134
2000	0.339163189
2001	4.225988349
2002	1.418301923
2003	4.268953958
2004	3.961800303
2005	1.382446567
2006	2.311499185
2007	3.678995747
2008	4.858590628
2009	5.737060361
2010	3.911061955
2011	4.524211505
2012	8.891450911
2013	3.25423911
2014	2.916926921
2015	4.784447007
2016	6.397694803
2017	5.59111591
2018	4.269990205

المصادر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1986 إلى 2018 وذلك من أجل معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي الإستهلاكي على مستوى الأسعار، ولتحقيق ذلك قمنا بتطبيق أحد المناهج القياسية الحديثة، الذي يتمتع بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية الغير متكاملة من نفس الدرجة، والذي يعرف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL وذلك باستخدام الإنفاق الحكومي الإستهلاكي من إجمالي الناتج المحلي المعبر عنه ب (GCON) المعروض النقدي بمعناه الواسع والمعبر عنه (M2) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والمعبر عنه ب (GGDP) كمتغيرات مستقلة والتضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون والمعبر عنه ب (INF) كمتغير تابع وتوصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

■ نتائج الدراسة

- عرفت معدلات التضخم خلال الفترة 1995 إلى 2000 انخفاض كبيرا ويعود هذا الانخفاض إلى لجوء البنك المركزي إلى تطبيق الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي كانت تهدف إلى تطبيق سياسة نقدية إنكماشية من خلال ضبط معدل التضخم عن طريق تطبيق أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة كسياسة الإحتياطي الإلزامي وسياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة.

- إن ارتفاع أسعار البترول خلال فترة الإنتعاش الإقتصادي كان له الأثر الكبير في تسجيل فوائض مالية معتبرة مما شجع الدولة على التسديد الديون الخارجية بشكل مسبق مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي، وتم فتح مناصب شغل جديدة، كما تميزت أيضا فترة توطيد النمو الإقتصادي بارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي.

كما توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تتفق معظمها مع النظرية الإقتصادية

- وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند 1%

- لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين (GCON) و (INF) في المدى الطويل على مستوى الإقتصاد الجزائري، وهو ما يعني أن الإنفاق العام المسطر في ميزانية الدولة - بشكل خاص خلال برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2014- قد ساهم في تنشيط الطلب الكلي الفعال مما نجم عنه زيادة كل من الاستهلاك والاستثمارات العامة في القطاعات الاقتصادية ومن ثم زيادة في الإنتاج من دون إحداث أي زيادة في حركة المستوى العام للأسعار، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث يرى كينز أن الإنفاق العام في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة يساهم في الرفع من الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من دون التسبب في حدوث ضغوط تضخمية

-توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين ((INF و GGDP) ذات تأثير عكسي حيث أن العلاقة العكسية بين تكلفة الاستثمار وتشجيع الاستثمار وهذا باعتبار أن كل انخفاض في سعر الفائدة سيجعل المستثمرون يقدمون على سحب المزيد

السنوات	معدل النمو الإقتصادي
1986	-2.51558731484928
1987	-3.50635649601708
1988	-3.71030486504448
1989	1.64417650017906
1990	-1.75407287637022
1991	-3.60113382235355
1992	-0.564732608746468
1993	-4.25099387944384
1994	-2.93111329684855
1995	1.83641035645638
1996	2.29084762865723
1997	-0.519933000621606
1998	3.53435133102138
1999	1.74871663905516
2000	2.39950644017739
2001	1.65965953181141
2002	4.26207860095531
2003	5.84090837395821
2004	2.93450375553313
2005	4.43827712411711
2006	0.214819130536114
2007	1.80824940530273
2008	0.738171148630599
2009	-0.13466755038867
2010	1.74677646320451
2011	0.980204694064881
2012	1.40179670455345
2013	0.761674962215693
2014	1.71044951625483
2015	1.60047829963847
2016	1.10456792075573
2017	-0.750499557879849
2018	-0.615183264336011

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

السنوات	الإنفاق الحكومي الإستهلاكي من إجمالي الناتج المحلي
1986	18.9983304224347
1987	19.4315721200527
1988	20.1144484587383
1989	18.0014175378966
1990	16.0669306193343
1991	14.7187690708191
1992	16.0179356226305
1993	17.3241859122684
1994	17.8746231496666
1995	16.7637898364963
1996	15.7743188040564
1997	16.5383785645998
1998	17.7919085156143
1999	16.7876223711436
2000	13.5841094295693
2001	14.7764371894961
2002	15.4866669614823
2003	14.8024750118991
2004	13.7727472313021
2005	11.4506744247554
2006	11.2316070525412
2007	11.6433229979686
2008	13.2068637660162
2009	16.1451802213015
2010	17.2273462648231
2011	20.6680512999788
2012	20.3178304616315
2013	19.1429549672932
2014	19.7910439098006
2015	21.5603795938394
2016	20.890119615176
2017	19.256774943744
2018	17.3141946088424

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

F-statistic	5.195343	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات

EVIEWS10

الملحق 03: نتائج تقدير الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GCON	0.001377	0.575626	0.002392	0.9981
GGDP	-2.108947	0.650108	-3.243996	0.0039
M2	-0.114151	0.129661	-0.880384	0.3886
C	17.64909	8.184742	2.156341	0.0428

= INF - (0.0014*GCON - 2.1089*GGDP - 0.1142*M2 + 17.6491)

الملحق 04: نتائج تقدير الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.298949	0.135402	2.207861	0.0385
D(GCON)	0.893836	0.489294	1.826788	0.0820
D(GGDP)	0.091112	0.292029	0.311997	0.7581
D(M2)	-0.307953	0.124759	-2.468378	0.0222
D(M2(-1))	-0.365059	0.108175	-3.374701	0.0029
CointEq(-1)*	-0.612116	0.110073	-5.560994	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات

EVIEWS10

الملحق 05: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

الملحق (01-05): نتائج اختبار لاجرانج للإرتباط التسلسلي للبقايا

Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.095077	Prob. F(2,19)	0.9097
Obs*R-squared	0.307178	Prob. Chi-Square(2)	0.8576

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الملحق (02-05): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.769928	Prob. F(1,28)	0.3877
Obs*R-squared	0.802846	Prob. Chi-Square(1)	0.3702

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

السنوات	الكتلة النقدية M2 من إجمالي الناتج المحلي
1986	75.7983276404649
1987	79.6713009069283
1988	83.824030833102
1989	72.7963609036179
1990	61.771140409131
1991	49.1113098506207
1992	51.9419948112575
1993	50.1014581091891
1994	45.3186722525255
1995	37.1694457949497
1996	33.0058364834078
1997	36.0814341402831
1998	42.3768223541164
1999	42.2089805750286
2000	37.8326057431121
2001	56.8504729449321
2002	62.7266255750621
2003	62.8169351585152
2004	59.2654763752422
2005	53.8275936334376
2006	57.2821603777958
2007	64.0928858872067
2008	62.9869857701685
2009	73.1588606166384
2010	69.0556604395682
2011	68.0608124100374
2012	67.9531321630485
2013	71.7298132902162
2014	79.3099323577282
2015	82.0010735462065
2016	78.884977174979
2017	80.6115170169753
2018	82.1197016149888

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

جامعة واسط.

عامر عمران كاظم، (2005). تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996. مجلة جامعة كربلاء، العدد 11، جامعة كربلاء.

عدنان مناتي صالح، (2005). عرض النقود وأثره في التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013). مجلة دنانير، صفحة 26، المجلد 07، جامعة العراق.

عريقات حربي عبد الرحمان اسماعيل، (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع.

علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، (2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 34، جامعة البصرة.

علي مكيدة، سومية فرقاني، (2016). قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2001-2014). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جامعة الأغواط.

مختاري مصطفى، سي محمد كمال، (2017). محددات المضاعف النقدي في الجزائر دراسة قياسية (M1 2006-M3 2015). مجلة ميللاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01، جامعة ميلت.

مزرشي فتحي، (2016). دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة 1990-2015. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات إقتصادية، المجلد 10، العدد 29، جامعة الجلفة.

مشوك لامية، (2018). سياسة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2014). مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، جامعة لمسيلت.

نورالدين بولكور، (2016). تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 02، العدد 01، جامعة ورقلة.

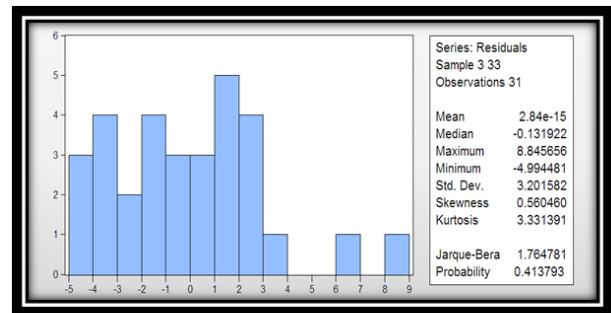
أسماء ناويس، قوريش نصيرة، (2018). تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، جامعة سكيكدة.

شراف عقون، وسام قجان وآخرون (2018). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019). مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، عدد خاص، جامعة جيجل.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

صلاح الدين سويس وآخرون، (2022). قياس أثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2018. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبية بن بوعللي بالشلف، الجزائر. ص: 158-169

الملحق (03-05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jack.Berra Normality Test



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10

المصادر والمراجع

ayad. H. (2016). POVERTY, inequality and economic growth in algeria: an ARDL approach (N° 01 vol 5).

Mohsen Mehrara A. S. (2015). The Relationship between Money, Government Spending and Inflation. 51. SciPress Ltd. Switzerland.

أحمد الأشقر، (2002). الاقتصاد الكلي. الأردن. الدار العلمية والدولية.

أحمد عبد السميع علام، (2012). المالية العامة. الاسكندرية، مصر مكتبة الوفاء القانونية.

باهر محمد علم، (1998). المالية العامة أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية. مصر. مكتبة الآداب.

بلحاج فراحي فتحي مختاري، (2017). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للضغوط الزمنية المتباطئة الموزعة Ardل للفترة 1990-2015. مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 03، العدد 04.

جامعة طاهري محمد، بشار.

حياة عثمان، لبزة هشام، (2020). انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2017). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جامعة الأغواط.

خليل إسماعيل إبراهيم، (2012). آثار تطور النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة (2005-2011)، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 04، العدد 01، جامعة بغداد.

دعاء محمد الزمالي بتول مطر الجبوري، (2014). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003، 2012). مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، جامعة القادسية.

رابح بلعباس سارة برحومة، (2019). أثر الإنفاق الحكومي على التضخم دراسة قياسية لدول شمال افريقيا خلال الفترة 2000-2016، مجلة الباحث، المجلد 19، العدد 01، جامعة ورقلة.

رحاب عبد الرحمن السائر بكري. (2015). دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

زكريا مسعودي، (2017). تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة لفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة ورقلة.

سلام الشامي، (2014). تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009). مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 09، العدد 36، جامعة العراق.

صادق زوير لجلاج السعيد، (2015). تحليل متغيرات الإنفاق الكلي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 17،